

21 April 2022
Arabic
Original: English

هيئة نزع السلاح

الدورة الموضوعية لعام 2022

نيويورك، 4-21 نيسان/أبريل 2022

البند 5 من جدول الأعمال

إعداد توصيات لتعزيز التنفيذ العملي لتدابير كفالة الشفافية
وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث
سباق تسلح في الفضاء الخارجي، عملاً بالتوصيات الواردة
في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة
الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي

ورقة عمل مقدّمة من الاتحاد الروسي

1 - لقد دأب الاتحاد الروسي على الدعوة إلى الحفاظ على فضاء خارجي خالٍ من الأسلحة، حيث عادة ما يكون الدولة المبادرة باعتماد قرار الجمعية العامة بشأن التدابير العملية الأخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ويشترك في تقديم قرار الجمعية العامة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومنذ عام 2005 ونحن نقدّم كل سنة القرار المتعلق بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي إلى الجمعية العامة، إلى جانب دول أخرى تشارك في تقديمه، واقترحنا إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المتخصص المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي انعقد في الفترة 2012-2013، وفريق فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الذي عمل في الفترة 2018-2019.

2 - وقد تقدّمت روسيا بطائفة من المبادرات الدولية الرامية إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والتي يتمثل جوهرها في وضع صك متعدد الأطراف ملزم قانوناً بشأن هذه المسألة، عن طريق التفاوض، وذلك لضمان منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، أو بواسطتها، بناءً على مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة



الرجاء إعادة استعمال الورق



في الفضاء الخارجي، التي أُعدت بالاشتراك مع الصين. وقد قَدِّمت صيغة محدّثة منها في مؤتمر نزع السلاح في جنيف في حزيران/يونيه 2014.

3 - ومن أجل تحفيز العمل الدولي لإعداد صك متعدد الأطراف من هذا القبيل، اقترحت روسيا مع الصين أن يقوم الأمين العام بإعداد تقرير موضوعي في هذا الصدد بناءً على آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومقترحاتها بشأن توفير الضمانات لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على الفضاء للأغراض السلمية، ويقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين.

4 - ولا يزال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، على النحو المنصوص عليه في قرارات الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي عُقدت في عام 1978، شرطاً مسبقاً ووسيلة للحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ويتمثل الموقف المبدئي الروسي في أنه، بدون ضمانات موثوق بها للحفاظ على الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة، تنص عليها وثيقة دولية ملزمة قانوناً، فلا أمل في معالجة القضايا المتعلقة بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وأمن أنشطة الفضاء الخارجي.

5 - وتشكّل تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي عنصراً حاسماً ضمن الجهود المبذولة لمعالجة أهداف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نعتبر هذه التدابير بمثابة خطوة مؤقتة نحو وضع صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولا يمكن لهذه التدابير أن تحل محل هذه الصكوك الملزمة قانوناً وهي ذات طابع مؤقت وتبعي بحت، لا سيما وأن الغرض منها أن تكون عنصراً من عناصر آلية للتحقق.

6 - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون الهدف من تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة هو فرض حظر كامل على وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي أو بواسطتها. وقد تم التأكيد مجدداً على دور هذه التدابير في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي وفي المبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح بشأن تحديد الأنواع المناسبة من تدابير بناء الثقة ولتنفيذ هذه التدابير على الصعيد العالمي أو الصعيد الإقليمي⁽¹⁾.

7 - ويمثل التقرير النهائي لفريق الخبراء الحكوميين (A/68/189)، الذي يقترح الاتحاد الروسي اعتباره نقطة انطلاق لأنشطة هيئة نزع السلاح في إطار البند 5 من جدول الأعمال، مرحلة مهمة من العمل بشأن هذه التدابير ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولكي تكون مناقشاتنا داخل الهيئة فعالة، ينبغي الأخذ بأوسع نهج تجاه هذه المسألة من خلال إجراء مداولات شاملة.

8 - ويفترض الاتحاد الروسي أن ولاية هيئة نزع السلاح بشأن هذا الموضوع مستمدة من الفقرة 72 من تقرير فريق الخبراء، التي تحتوي على توصية موجهة إلى الجمعية العامة لكي تبت في كيفية المضي قدماً في مثل هذه التدابير وتيسير النظر فيها ودعمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك عن طريق الإحالة إلى التوصيات الأخرى المقدّمة إلى هيئة نزع السلاح.

9 - كما يسهّل العمل المتعلق بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في إطار هيئة نزع السلاح إعادة تأكيد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامها بالمعايير والمبادئ القانونية الدولية التي تحكم الأنشطة في الفضاء

(1) أُعدت وفقاً لقرار الجمعية العامة 63/39 هاء المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1984.

الخارجي، أي أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ومعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام 1967 (معاهدة الفضاء الخارجي)، ومعاهدة عام 1963 لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، وإعلان المبادئ القانونية المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي لعام 1963، واتفاقية اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام 1972، واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام 1974، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى لعام 1977.

10 - ويرى الاتحاد الروسي توجُّهاً خطيراً في تنفيذ بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لنواياها بشأن وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام الفضاء الخارجي في العمليات القتالية من أجل ضمان الهيمنة والتفوق. فأي خطوة تهدف إلى استخدام الفضاء الخارجي في العمليات العسكرية سيكون لها أسوأ الأثر في السلم والأمن الدوليين، وتكون محفوفة بمخاطر زعزعة مفاجئة للاستقرار وسباق تسلح في الفضاء الخارجي، الأمر الذي من شأنه أن يقوض بشكل كامل احتمالات الحد من التسلح وخفضه بوجه عام.

11 - لذلك، ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إعادة تأكيد التزامها بقرارات الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي تنص على استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والشروع في المفاوضات ذات الصلة بما يتماشى مع معاهدة الفضاء الخارجي.

12 - ويعتقد الاتحاد الروسي أنه ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تأخذ على عاتقها التزامات على الصعيدين الوطني والدولي لاستبعاد الفضاء الخارجي تماماً من دائرة سباق التسلح والحفاظ عليه للأغراض السلمية لصالح البشرية جمعاء. ومن المهم أيضاً قطع الالتزام بعدم وضع أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي (بما في ذلك في مدار حول الأرض أو فوق الأجرام السماوية)، وكذلك حظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي أو باستخدامها.

13 - ويعتقد الاتحاد الروسي أن الهدف الرئيسي المتوخى من مناقشة هذا الموضوع داخل هيئة نزع السلاح هو تحديد تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة (بما فيها تلك المبينة في الوثيقة A/68/189) التي يمكن استخدامها لمعالجة مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وإعداد توصيات لتنفيذها على المستوى الوطني أو على أساس ثنائي أو جماعي. وندعو الدول إلى تبادل الأفكار لتحديد التدابير التي يمكن تطبيقها في هذا الصدد. ونعتقد أنه سيكون من المفيد الاستفادة على نطاق واسع من تقرير الأمين العام عن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة (A/65/123) في العمل المنجز داخل هيئة نزع السلاح.

14 - ويرى الاتحاد الروسي أنه من المناسب إدراج تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة التي أوصى بها فريق الخبراء الحكوميين ضمن الممارسات الدولية والوطنية. ونحن ندعو إلى تنفيذها طوعاً على المستوى الوطني إلى أقصى حد ممكن وبقدر المستطاع وبما يتماشى مع مصالح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن تنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة سيحدث أكبر الأثر إذا استُخدمت بصفة دائمة، لا مؤقتة، إلى جانب الوثائق الملزمة قانوناً أو تُدمج في وثائق ملزمة قانوناً. وفي الوقت نفسه، لا يعني ذلك أن تلك التدابير لا يمكن ولا ينبغي استخدامها لمعالجة قضايا محددة تتعلق بضمان الأمن والشفافية والاستدامة الطويلة الأجل والقدرة على التنبؤ في ما يخص أنشطة الفضاء الخارجي.

15 - ووفقاً للفقرة 20 من تقرير فريق الخبراء، تعدّ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة بشكل عام أداة يمكن للحكومات من خلالها تبادل المعلومات بهدف بناء الثقة المتبادلة وتقليل احتمالات سوء التقدير، وبالتالي المساعدة على منع المواجهات العسكرية وتعزيز الاستقرار الإقليمي والعالمي. وبعبارة أخرى، ترتبط تدابير بناء الثقة ارتباطاً مباشراً بكل من الأنشطة العسكرية وأي أنشطة عملياتية في الفضاء الخارجي. والهدف منها هو التأكد من أن هذه الأنشطة لا تشكل أخطاراً ولا تسبب صراعات.

16 - وفي الوقت ذاته، ينطوي العديد من تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة على الكشف عن معلومات حساسة تتعلق بأجهزة الدفاع والأمن التابعة للدول. لذلك، على الرغم من أن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة تُعتبر تدابير طوعية وليست ملزمة قانوناً وفقاً لتوصيات فريق الخبراء، فإننا نعتقد أنه يمكن التخطيط لتنفيذها في إطار جملة أمور منها في شكل معاهدة تُبرم على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، على غرار الاتفاقات الثنائية المتعلقة بمنع الأنشطة العسكرية الخطرة داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن، ووثيقة فيينا لعام 2011 بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، وغيرهما).

17 - ويرى الاتحاد الروسي أهمية المعايير الواردة في أحكام تقرير فريق الخبراء لعام 2013 والتي ينبغي، في أفضل الأحوال، أن تكون متوافقة مع تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة المعمول بها. وتتضمن قائمة هذه المعايير إرشادات للدول التي تقدمت بمبادرات لإدراج تدبير ما في الممارسة الدولية. وفي الوقت نفسه، ننطلق من كون المعايير التي يقترحها فريق الخبراء ذات طابع إيصائي بحت ولا يمكن اعتبار اختلاف التدبير مع أي منها أو استخدامه ذريعة لمنعها. وإلا، يُخشى مواجهة موقف قد تطبّق فيه هذه المعايير لتعطيل استحداث مبادرات جديدة لأسباب سياسية.

18 - ونحن مقتنعون بأنه ينبغي علينا أولاً وقبل كل شيء، عند وضع هذه التدابير واستعراضها، أن نأخذ بعين الاعتبار الغرض الذي صُممت من أجله. وهذا يعني بالنسبة لنا، في ما يتعلق بكل تدبير محدد، أنه سيُتبعين علينا أولاً وقبل كل شيء أن نتأكد من أنه سيفي حقاً بالغرض من منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وكذلك دراسة الظروف التي يمكن أن يطبّق فيه ذلك وأقصى تأثير يمكن تحقيقه. وبعد ذلك، يجب التأكد من أن مثل هذا التدبير لا يتعارض مع القانون الدولي الحالي للفضاء. ومن الواضح أن أي تدبير من تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة لا يتوافق تماماً مع (أو يتعارض مع) المعاهدات الدولية، على سبيل المثال معاهدة الفضاء الخارجي، لا يمكن اعتباره تدبيراً ثابتاً. وينبغي إبداء تحفظ في هذه الحالة مفاده أن معيار "الامتثال" هذا ينبغي تطبيقه بكل حذر، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتدابير الموضوعة لتنظيم المسائل التي لا يشملها القانون الدولي الحالي للفضاء بالكامل. أما المعيار الأخير، الذي نعتبره من أهم المعايير في هذا السياق، فيشير إلى جدوى هذه التدابير. وبمعنى آخر، ينبغي أن يكون كل تدبير ممكناً من حيث المتطلبات التقنية والمالية والسياسية وغيرها.

19 - ويظل الالتزام السياسي الدولي الشامل بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، في الوقت الحالي، التدبير الأكثر نجاعة وفعالية ضمن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة القائمة، المُصممة لصون السلام الدولي وضمان الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة للجميع، وكذلك لتعزيز إمكانية التنبؤ بأنشطة الحكومات واستمراريتها في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وهذه المبادرة لم يسبق لها مثيل من حيث أهميتها كتدبير من تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. وفي الوقت نفسه، فإن إضفاء الطابع العالمي عليها خطوة هامة نحو إبرام معاهدة منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر

التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، لذلك لا ينبغي النظر إلى الالتزام بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي بمعزل عن الجهود الدولية الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع.

20 - وتشارك ثلاثون دولة عضواً مشاركة كاملة في مبادرة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي (الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأرمينيا، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وباكستان، والبرازيل، وبوروندي، وبوليفيا، وبيلاروس، وتركمانستان، وتوغو، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، وسورينام، وسيراليون، وسيشيل، وطاجيكستان، وغواتيمالا، وفنزويلا، وفيت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوبا، والكونغو، وميانمار، ونيكاراغوا). ومنذ عام 2014 والجمعية العامة تعتمد كل سنة قراراً يحمل نفس العنوان ويدعو الدول، ولا سيما الدول التي ترتاد الفضاء، إلى التعهد بالالتزام سياسي بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ويحظى القرار عادة بتأييد ثلثي الدول الأعضاء. وتتعكس أهمية عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي في عمل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة الدول المستقلة، وتجمع البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وكذلك في العديد من الوثائق الثنائية.

21 - وفي ما يتعلق بالمعايير المبنية في تقرير فريق الخبراء، فإننا نعتبر أن المبادرة تتوافق معها تماماً. أما بالنسبة للتحقق من عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، فإننا نفترض أن الالتزام السياسي الذي قُطع على أعلى مستوى في الدولة لا يحتاج إلى التحقق منه. فضمن الوفاء بهذا الالتزام يكون بنفس الطريقة كما في حالة معاهدة الفضاء الخارجي - فالمكاسب المحققة من التنفيذ المتسق لمبادرة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي أكبر بشكل لا حد له من الآثار السياسية السلبية في حالة الإخلال بهذا الالتزام أو الانسحاب منه. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا تجاهل عدم وجود مبادرات مماثلة لها حتى الآن.

22 - ومن المهم أن تأخذ المبادرة في الحسبان احتياجات الدول النامية في مجال استكشاف الفضاء. والانضمام إليها لا يعني رصد أي موارد مالية أو تكنولوجية. ولاتخاذ قرار سياسي ذي أهمية، لا يستلزم الأمر سوى الإرادة السياسية.

23 - وبوجه عام، نحن نعتقد أنه إذا تعهدت جميع الدول، ولا سيما الدول التي ترتاد الفضاء، بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، فإن الحالة في ما يتعلق بنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ستصبح أكثر قابلية للتوقع؛ وسيكون هناك يقين راسخ بأن الفضاء الخارجي سيكون خالياً من المنظومات الهجومية في المستقبل المنظور؛ وستكون هناك بيئة مؤاتية تمكّن من إجراء مفاوضات موضوعية لإبرام معاهدة في هذا الشأن.

24 - والاتحاد الروسي يهيب بجميع الدول إلى النظر في التعهد بالالتزام سياسي بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

25 - والاتحاد الروسي مستعد أيضاً لإجراء مناقشات بشأن مقترحات أخرى بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة التي يمكن تنفيذها على أساس متعدد الأطراف بغية تحقيق هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.